(٦)

الإنهيـار

obeikan.com

أدت حالات الاسترخاء العسكري والسياسي والأيديولوجي للنظام الرأسمالي العالمي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسبب غياب الآخر، المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، إلى انتفاء الحاجة إلى تعزيز الفكر الرأسمالي وخلق نماذج اقتصادية لافتة في العالم الثالث، قادرة على هزيمة النهج الاقتصادي المستند على هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج. وهكذا فتح الغرب الرأسمالي الأبواب مشرعة لمبدأ «دعه يعمل» بعنفوانه وقبضته الحديدية، من دون اكتراث لما يمكن أن يسببه إطلاق العنان لهذا المبدأ من معاناة وبؤس وكوارث إنسانية، تبدّت بصورها الفاضحة في أزمة الرهن العقاري الأمريكية وبروز أعنف أزمة كساد اقتصادية عالمية في السنتين المنصرمتين، منذ أزمة الكساد الاقتصادي عام ١٩٢٩ التي استمرت إلى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

في هذا السياق، يقول الكاتب «روبرت صامويلسون» في مقالة له تحت عنوان «عصر التقشف يجتاح أمريكا وأوروبا»: «لقد دخلنا عصر التقشف الذي حل بأوروبا فعلاً ويبدأ يأخذ طريقه نحو الولايات المتحدة. فالحكومات في أرجاء أوروبا ماضية في خفض الإنفاق الاجتماعي ورفع الضرائب؛ ودولة الرفاه تتراجع، وحتى الدول الغنية تجد التكاليف عالية، ولكن التقشف الفجائي العاجل، قد يقدح زناد أزمة مالية جديدة».(١)

من جانبه، يتحدث «رون سميث» عن حتمية خفض النفقات الاجتماعية ورفع الضرائب على نطاق واسع، بصرف النظر عن الحكومة التي تتولى الحكم، ويضيف: «بعد عقود من الإسراف في الاقتراض والإنفاق، انتهى الحفل وانفض السامر».(٢)

أما الكاتب «برنارد هيكي» فقد كتب: «خير لنا أن نتبنى عصر التقشف الجديد، ونسعى نحو التوازن في الميزانيات وعجز الحسابات الجارية، وتيارات التجارة الدولية، ويضيف: هذا يعني عيش حياة أبسط، قائمة على مساعدة بعضنا للبعض الآخر، بدلاً من التنافس.(٣)

من جهته، قال الخبير الاقتصادي العربي، طلال أبو غزالة: «إن ما نشهده من تطورات في العالم هو تحول تاريخي في المسار الرأسمالي، وليس مجرد أزمة يمكن

---

(١) مقالة «روبرت صمويلسون» في موقع Real Clear Politics ريال كلير بوليتكس- تاريخ ١١/١٠/٢٠١٠، وأنظر: جريدة الخليج الإماراتية ٢٠/١٠/٢٠١٠.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية ٢٠/١٠/٢٠١٠، عن صحيفة «بلتيمور صن» ١٤/١٠/٢٠١٠.

(٣) المصدر نفسه، عن صحيفة «نيوزيلاند هيرالد» ١٧/١٠/٢٠١٠.

التغلب عليها بإجراءات محدودة؛ بل ستحتاج المعالجة إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي الأمريكي بالدرجة الأساس يفرد للدولة دوراً رئيسياً في قيادة حركة النشاط الاقتصادي. وتوقع أبو غزالة أن تستمر هذه الأزمة لمدة ١٠ سنوات، مضيفاً أن حجم الأزمة يفوق بكثير قدرات الاقتصاد العالمي، معتبراً أن ما حصل في أسواق الرهونات العقارية وتحويلها إلى سندات مالية جرى الاستثمار بها على نطاق شديد الاتساع، هي عملية احتيال عالمية كبيرة لا مثيل لها في التاريخ، أدت بالنتيجة إلى الانهيار الذي نراه حالياً. ويرى أبو غزالة أن ما يحدث على صعيد انخفاض أسعار النفط ليس ناجماً عن الأزمة العالمية، بل هو تخفيض مصطنع تدفع نحوه الدول المتقدمة لتحسين قدرتها على معالجة أزمتها الاقتصادية، ولو كان ذلك على حسابنا نحن العرب؛ محذراً من المشروعات التي تدعو لوضع أموال الصناديق السيادية الخليجية تحت إدارة صندوق النقد الدولي ليفقد صاحب المال حقه الطبيعي في إدارة أمواله، التي هي ليست فوائض مالية، كما يدعى الغرب، وإنما رأسمال وثروات تستخدم لتنمية الدول التي تملكها.(١)

بينما المؤرخ «بول ستريت» مؤلف كتاب «الإمبراطورية وانعدام المساواة.. أمريكا والعالم بعد ١١ سبتمبر»، يقول: «حان الوقت لتنحية خلافاتنا جانباً»، متسائلاً: «هل لكم أن تكونوا جزءاً من الحل؟ تلك كانت دعاية تجارية لشركة شيفرون»، ويضيف: «ما كان أوباما بطل التغيير، وما ينبغي له، وهيهات هيهات أن يكون رجل المرحلة ضد مصالح الحيتان من الشركات الكبرى المتنفذة والمجمعات الصناعية ذات السطوة التي لطالما طغت وتجبرت». ويمضي «ستريت»: «أوباما المحافظ، سينفق عدداً لا يحصى من تريليونات الدولارات يقتطعها من جيوب دافعي الضرائب ليقدمها لمؤسسات وشركات وول ستريت العملاقة، التي أغدقت على حملته الانتخابية».(٢)

لكن رئيس تحرير مجلة «هاربر جون» - ماك آرثر، يصف رئيس الولايات المتحدة «باراك اوباما» بأنه معاصر يكن احتراماً تقديسياً لأباطرة المال العالميين.

وأباطرة المال هؤلاء هم «دار روتشيلد» اليهودية لرأس المال - منبع إمبراطورية المال اليهودية، التي نشأت أول مرة في أوديسا الأوكرانية، وانتقلت متدرجة إلى برلين ولندن وباريس، ومنها إلى الأرض الأمريكية التي كانت تحت الاستعمار الانكليزي، وبعد أن أرست معالم إمبراطورية المال اليهودية على الأرض الأمريكية، باستصدار

(١) طلال أبو غزاله، خبير اقتصادي، حديث لجريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٧٧٦، ٢٠٠٨/١١/١٩.
(٢) موقع «بول ستريت.كوم، الإلكتروني، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٤/١٦.

القانون الخاص بالنقد الأمريكي والمصارف الأمريكية؛ مهمتها الوجودية أن تكون صاحبة مواقع صنع القرار والسلطة الحقيقية الخفية، قيادة وسلطة الظل.(١)

أما خطة الإدارة الأمريكية ـ الإنقاذية التي كشف «أوباما» النقاب عنها فإنها أبعد ما تكون عن التحالف مع مُثل ومبادئ السوق الحرة، والشركة الخاصة؛ بل هي كما وصفها مؤخراً وزير العمل الأمريكي السابق «روبرت ريتش»، استمرار لأكبر اخفاق مالي في التاريخ يتحمل تبعاته ويتكبد خسائره دافعو الضرائب.(٢)

ومن اللافت للنظر، أن النهج هو النهج، وما تزال خطة الرئيس الأمريكي «أوباما» على حالها، تغدق المال على أثرى الأثرياء، وتضن به على الفقراء البؤساء، ولا ينبس أحد ببنت شفة أو يجترئ على الحديث عن مبلغ التريليون دولار سنوياً لميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون)، أو عن الإعانات الهائلة التي تحظى بها الصناعات التقنية رفيعة المستوى التي تبدد الأموال، وكما يتحدث العديد من الخبراء الأمريكيين، وعلى رأسهم المؤرخ «بول ستريت» على أكثر من ٧٦٠ قاعدة عسكرية أمريكية منتشرة في جميع أنحاء العالم وفي أكثر من ١٣٠ بلداً وتبتلع أكثر من نصف الإنفاق العسكري في العالم كله(٣) وذلك باسم «الدفاع» لمهاجمة ومحاربة وتدمير كل ما لا يروق لنا نهجه ولا نستسيغ توجهاته. (المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها الحركة الصهيونية» سياسة التجمع والاقتحام وسفك الدماء).(٤)

ويمضي «ستريت»: كانت مؤسسة «مورغان ستانلي»، وهي الأوفر حظاً بل المحظية الكبرى في عالم «وول ستريت» الاستثماري، والتي حازت على حصة الأسد من أموال (الإنقاذ) الحكومي، قد ذكرت بعد يوم واحد من إحراز «باراك أوباما» لنصره الانتخابي (منصب الرئاسة) أن النصيحة التي أسديت لأوباما وقبِلَها ورضي العمل بها هي أن لا يدع «للسلام حيزاً ولا يترك له هامشاً».

ويتابع «ستريت»، هذه هي ديمقراطية الولايات المتحدة التي تُسيّر أمرها وتدير شؤونها الشركات (اليكس كاري وشيلدون وولن). ومع الأيام تتعرّى لعبة «أوباما» المخادعة التي يتوهم المرء معها أن الرئيس يسير بخطى واثقة ويُفتضح زيف ملحمة التغيير والإصلاح شيئاً فشيئاً، وتنحسر الستارة مع كل نشرة أخبار جديدة ليستبين

---

(١) أنظر المراجع السابقة.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية ـ الاقتصادي، ١٦/٤/٢٠٠٩.

(٣) موقع «بول ستريت.كوم، الإلكتروني، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، ١٦/٤/٢٠٠٩.

(٤) أنظر: مرجع سابق.

مع كل نبأ أن «أوباما» ما هو إلاّ رجل الوعود الكاذبة.(١)

ومع دخول الألفية الثالثة، يبدو أن الحلم الأمريكي قد تحول إلى كابوس، لتبدأ مرحلة جديدة من انهيار الإمبراطورية الأمريكية التي ما زالت تسود العالم؛ بينما تهاجم عوامل الهدم بشراسة تلك الإمبراطورية.

فعلى المستوى الاقتصادي، وحسب ما تناقلته وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، أفلس أكثر من ٢٨٠ مصرفاً، بينما ارتفع عدد المصارف المصنفة ضمن الفئة "عالية المخاطر" إلى ٨٢٩ مصرفاً، لتزداد معها نسبة الفقر بين الأمريكيين، التي أطالت بدورها طوابير البطالة ومتلقّي الإعانات، بصورة تمهد لعودة مشاهد عائلات بكاملها في الأكواخ الكرتونية، تبحث عن قوتها في القمامة؛ كما حدث في نهاية العقد الثالث من القرن الماضي، الذي حمل الاسم "الانهيار الكبير".

وذكرت شبكة «سي أن أن» الأمريكية في تحليل لسجلات فيدرالية أن الأمريكيين العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة نالوا إعانات بطالة ما مجموعة ٣١٩ مليار دولار خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب الركود الكبير بعد الأزمة المالية العالمية.(٢)

وفي محاولة لتنشيط الاقتصاد الأمريكي الراكد، أطلق المجلس الاحتياطي الاتحادي سياسة مثيرة للجدل، متعهداً بشراء سندات حكومية إضافية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار بحلول منتصف العام المقبل، وأن البنك المركزي سيشتري ما قيمته ٧٥ مليار دولار شهرياً من سندات الخزانة طويلة الأجل.(٣)

سقنا في عجالة ما قاله أمريكيون، منهم المؤرخ والخبير والكاتب ووسائل إعلامية مختلفة، لنضع أمام القارئ آراء وتحاليل، من هنا ومن هناك، ما يدعونا إلى بدايات الأزمة، أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، التي تحوّلت من حلم يأسر قلوب سكان العالم إلى كابوس يحاصرهم.

بدأت الأزمة بالرهون العقارية. فقد فتحت البنوك أبوابها وقلوبها لذوي الدخول المحدودة وأعربت لهم عن استعدادها لتمويل شراء منازل لهم بضمان المنزل المشترى، على أن تسدّد المبالغ على أقساط طويلة الأجل. وكأن حسابات البنوك تقوم على أن العقارات مضمونة، وأسعارها في ازدياد مستمر ولا خوف على استثماراتها في هذا المجال؛ إذ أنها تستطيع في أي وقت يتوقف فيه العميل عن سداد الأقساط،

---

(١) موقع «بول ستريت.كوم، الإلكتروني، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٤/١٦.

(٢) شبكة «سي ان ان» الأمريكية، وشبكة «الجزيرة» القطرية ٢٠١٠/١١/١٨.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية ـ الاقتصادي، ١٦العدد ١١٤٩٢، ٢٠١٠/١١/٥.

حجز المنزل وبيعه بربح كبير. وعلى رأس تلك البنوك (ليمان براذرز) رابع أكبر بنك استثماري يشهر إفلاسه (١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨)، تبعته شركة AIG أكبر شركات التأمين العالمية، حين بدأ الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية بضخ ٨٥ مليار دولار لإنقاذ الشركة المذكورة.(١)

وفجأة، تضع إدارة جورج بوش الابن خطة لضخ ٨٠٠ مليار دولار لمواجهة أزمة العقارات في محاولة لإنقاذ الأزمة، مع تقارير صحفية تحدثت عن أن الولايات المتحدة طلبت من الدول النفطية في الخليج العربي تزويدها بتريليون دولار لدعم أزمة واشنطن المصرفية.(٢)

لكن "حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر"، كما يقال. فقد انخفضت أسعار العقارات بنسبة كبيرة؛ وباتت البيوت التي اشتراها الفقراء بالدين لا تساوي حتى نصف قيمة الديون التي تراكمت عليهم مع فوائدها. فتوقفوا عن الدفع، لتلجأ البنوك إلى حجز منازلهم وأثاثها، وأية حسابات مصرفية أو ممتلكات أخرى لأصحابها. وقد اعترفت الحكومة الأمريكية، حسب وكالة الإعلام الأمريكية والوكالات الأخرى، أن ما يزيد على ١٤٪ من هؤلاء تم الحجز على بيوتهم وأملاكهم وتحولوا إلى مشردين بلا مأوى ولا مال.

وهكذا، وكما كان منطلق الأزمة وبدايتها من الولايات المتحدة، وعلى يد طغمة من أباطرة المال الذين اتخذوا من النظام الرأسمالي الجشع الذي تقوده الولايات المتحدة غطاءً لعمليات مالية مشبوهة أدت إلى إفلاس وانهيار عدد من المصارف والمؤسسات المالية والبورصات العالمية، وإلى حدوث تسونامي من الأزمات المالية التي ضربت دول العالم، وهددت الملايين بأزمات اقتصادية ومعيشية خانقة قد تصل إلى حدود الكارثة، يستعرض «جان ماري هاريباي» في مقالته بعنوان «الرأسمالية تولول» العنوان الذي تصدّر الصفحة الأولى من مجلة «إيكونوميست» اللندنية حيث يبدي قلقه من العودة المنتشية للتأميمات في الحقل المصرفي للعالم الرأسمالي، المتطور، ويبرهن أن استيلاء الحكومات على المصارف لسبب وجيه هو إخراج المصرفيين من الهاوية التي وقعوا فيها، لن يدوم.(٣)

---

(١) جريدة البيان الإماراتية، والخليج الإماراتية ٢٢/١١/٢٠٠٨.

(٢) وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية، ٦/١١/٢٠٠٨.

(٣) جان ماري هاريباي، استاذ محاضر في الاقتصاد ـ جامعة مونتسكيو بوردو الرابعة ـ عن : ليموند دبلوماتيك العربية، العدد ٢١ ـ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.

وانتقلت الأزمة إلى أوروبا التي كانت بنوكها تتعامل بالطريقة ذاتها. وتشير الإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام إلى أن أكثر من ١٧٠ ألف مواطن بريطاني تعرضت منازلهم للحجز لأنهم لم يتمكنوا من دفع الأقساط، وكذلك الحال في أيرلندا وإسبانيا وفرنسا واليونان، وهذه الأخيرة أعلنت رسمياً الانهيار والإفلاس.

وتوقع تقرير اقتصادي إفلاس ٦٠ دولة بما فيها الدول المتقدمة بحلول العام ٢٠٦٠؛ ووضع هذا التقرير الذي أصدرته وكالة «ستاندرد آند بورز» الأمريكية، الولايات المتحدة على رأس الدول التي تواجه الإفلاس، حيث ستبلغ فائدة ديونها، حسب التقرير، ما يساوي ٤١٥٪ من الناتج المحلي؛ وأكد التقرير الذي تزامن الانتهاء منه مع الاجتماعات الدورية لصندوق النقد الدولي في واشنطن، أن ارتفاع أعمار الشعوب والزيادة المضطردة في أعداد المسنين بسبب التقدم الطبي، بالتوازي مع تقلص الأيدي العاملة، كلها أمور أسهمت أساساً في توقع هذا الوضع الكارثي. كما توقع التقرير ما هو أسوأ بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي الذي سيصبح عرضة لأن يُصنف باقتصاد رديء، وهذا التصنيف سيجعل الولايات المتحدة تواجه شبح إعلان إفلاسها.(١)

ولم تقف الأزمة عند الرهون العقارية والبنوك التي تتعامل بها، وإنما انتقلت إلى قطاعات اقتصادية أخرى تستثمر فيها البنوك التي أعلن العديد منها إفلاسه، مما وضع علامات استفهام كبيرة على النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة تحت غطاء الحروب الحمقاء. وكما مارست الولايات المتحدة، الإمبراطورية الأمريكية المتهالكة، ذروة توحشها الرأسمالي وتتسبب الآن بكوارث اقتصادية عالمية، وتجوب جيوشها أركان العالم كافة، فإنها إنتحرت حينما لفقت مزاعم وأكاذيب، ومعها الغرب قاطبة، لغزو أفغانستان (مقبرة الإمبراطوريات) وبلاد الرافدين، لتأتي الأزمة المالية العالمية لتضيف الدور الأكبر في عوامل الانهيار، كما توقع العديد من الخبراء.

والمريب في كل ما حصل، أن الولايات المتحدة، التي تعتبر مركز الاقتصاد العالمي، بادرت إلى تحميل الآخرين تداعيات ونتائج الكارثة التي تسببت بها؛ وأخذت تطالب دول العالم بخطوات لمواجهة الإنهيار المدمر الذي حاق باقتصادها وبنظامها المالي.

وأكد خبراء مصرف «كوميرس بنك» الألماني أن تقديراتهم تشير إلى أن الاقتصاد

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية ـ الاقتصادي، العدد ١١٤٦٨، ١٢/١٠/٢٠١٠.

العالمي سيتكبد ما لا يقل عن عشرة تريليونات ونصف تريليون دولار خلال عام واحد من بداية الأزمة. وفي مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» الألمانية (٢٠٠٩/٨/٢٩) قال «يورج كريمر»، رئيس خبراء الاقتصاد بالمصرف: «رغم أننا تعوزنا المبالغ الهائلة أثناء هذه الأزمة، فإن هذا الرقم لا يُصدّق». وتشير حسابات المصرف الألماني إلى أن نصيب كل شخص من سكان العالم من هذه الخسائر يبلغ أكثر من ١٥٠٠ دولار؛ وذكر الخبير الألماني أن بنوك العالم تكبدت حوالي ١٦٠٠ مليار دولار من هذه الخسائر عبر شطب أصول بنكية وإفلاس الكثير من البنوك جراء الأزمة. وبلغت خسائر قطاع العقارات في الولايات المتحدة وبريطانيا حوالي ٤٦٥٠ مليار دولار، حسب تقديرات الخبير الألماني. كما تسببت الأزمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن الأزمة المالية في خسائر تقدّر بنحو ٤٢٠٠ مليار دولار، خلال عاميّ ما قبل الأزمة.(١)

وتوقع تحليل لوكالات الاستخبارات الأمريكية أن يتراجع نفوذ القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة خلال العقدين المقبلين وأن يصبح العالم أكثر خطراً مع تزايد نقص الغذاء والماء وتوفر الأسلحة بغزارة. وقال تقرير «الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥» الذي أعده المجلس الاستخباراتي الوطني، إن الأزمة المالية الحالية هي بداية إعادة موازنة اقتصادية عالمية، وأن دور الدولار الأمريكي باعتباره العملة العالمية الرئيسية سيضعف إلى درجة أن يصبح الدولار الأول بين متساوين، أي يصبح عملة عادية بين العملات.(٢) واستند التقرير الذي يصدره المجلس كل خمس سنوات إلى مسح عالمي للاتجاهات العالمية وآراء الخبراء، أجراه محللو الاستخبارات الأمريكيون. وجاء التقرير أكثر تشاؤماً في شأن مركز الولايات المتحدة ومكانتها.

وهكذا، وكما مارست الإمبراطورية الأمريكية ذروة إجرامها العسكري، من دون عقاب، فإنها تمارس ذروة إجرامها الرأسمالي وتكون السبب الرئيسي لكارثة عالمية، من دون عقاب أيضاً. بل إنها تسعى لتحميل الآخرين التبعات وتدفيعهم ثمن ما ارتكبه لصوص رأسماليتها في أكبر عملية نصب واحتيال شهدها التاريخ الحديث. وهو ما لاحظه المراقبون، والأزمة في بداياتها، عندما جال رئيس الوزراء البريطاني السابق «غوردون براون» (مطلع نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨) في دول الخليج نيابة عن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بحثاً عن السبل الآيلة للسطو على ما لدى

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٨/٣٠، عن: صحيفة «دي فيلت» الألمانية، ٢٠٠٩/٨/٢٩.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٨/١١/٢٢.

العرب من أموال النفط، ليتم ضخها في اقتصاد دول الغرب تحت شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام المالي العالمي. وحوّلت إدارة بوش الابن العالم إلى ساحات معارك وحروب، تقتل هنا وتدمر هناك، على أمل أن يشهد هذا العالم، في ظل الإدارة الجديدة، نمطاً جديداً من العلاقات الدولية يحمل تباشير التغيير الموعود الذي بشر به الرئيس المنتخب «باراك أوباما» العالم، وهو شعاره الانتخابي.

إلا أن إدارة الرئيس «باراك أوباما» وسّعت بشكل كبير من العمليات الخاصة التي يقوم بها جيشها في العالم. إذ نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤولين في البنتاغون قولهم إن وحدات العمليات الخاصة الأمريكية تنتشر في ٧٥ دولة بالمقارنة مع نحو ٦٠ دولة في مطلع العام ٢٠١٠. وأفادت الصحيفة أن الولايات المتحدة لديها خطط لشن هجمات استباقية أو انتقامية (وهو ما يجري في باكستان من عمليات القصف الجوي التي تنفذها طائرات المخابرات المركزية الأمريكية بدون طيار في مناطق القبائل، وهي عمليات مدفوع أجرها للحكومة الباكستانية تحت بند مكافحة الإرهاب) أو في غير مكان، كاليمن والصومال، وغيرها من دول العالم الثالث. خاصة وأن هذه البلدان، بلدان العالم الثالث أو البلدان النامية، ومنذ عقود، موضع تجارب لوصفات الدول المتقدمة. وفي البداية، قيل لهذه البلدان إنها من أجل أن تطعِم شعوبها، ومن أجل أن تتوفر لها العملة الصعبة، عليها أن تتخصص في تلك المحاصيل التي لها فيها ميزة نسبية على الآخرين. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: لَم يجب على البلدان النامية أن تتخصص في إنتاج الأرز والقطن والشاي والبن، والبلدان المتقدمة، الغنية، يتحرك تخصصها في التقدم التقني والصناعات المتقدمة حتى غزو الفضاء؟

وقبل ثلاثة عقود أيضاً، تعرضت البلدان عموماً، والنامية خصوصاً، إلى حملة غسل دماغ للانتقال الى ما يسمى حرية التجارة؛ لكنها كانت حرية للصناعات المتقدمة تقنياً التي تتبرع بها البلدان المتقدمة، بينما تم استثناء المنسوجات والمواد الزراعية التي هي محل تخصص البلدان الفقيرة ـ النامية ـ من هذا الزعم؛ كما أن رياح حرية انتقال رؤوس الأموال أخضع البلدان النامية إلى أحكامه، حتى أصبحت تدفع مقابل مديونيتها إلى البلدان الغنية ما كانت تنهبه هذه البلدان بقوة السلاح.

نجم عن هذا كله أن فجوة الثروة والدخل قد تضاعفت مرات بين المجموعتين، ولم ينجُ من ذلك إلا البلدان التي لم تأبه لنصائح ووصفات الأغنياء، كما هو حال الهند والصين والبرازيل وكوريا الجنوبية وغيرها. والأخيرة كان مستوى نموها حسب

خبراء الاقتصاد، قبل عقود خمسة، يعادل مستوى النمو في أضعف البلدان الأفريقية حالياً، لكنها أصبحت الآن في مصاف الدول الغنية لأنها لم تعمل بما تريد أن تمليه البلدان الغنية؛ وهي العبرة التي ينبغي على البلدان النامية العمل بها والاستفادة منها، شريطة أن تتوفر لها الإرادة السياسية.

وأثناء الأزمات الكبرى، تبرز الفرص والتدافع الدولي في سباق محموم، من أجل إعادة هيكلة النظم القائمة، تماماً كما كانت تقتنصها الولايات المتحدة في فرض سياسات جديدة على المجتمع الدولي ـ البلدان النامية وغير النامية، حينما تقع في أزمة، أزمة اقتصادية؛ والدول الكبرى تعرف أيضاً أن الأزمة الاقتصادية التي طحنت الكثير من الاقتصادات تشكل فرصة لإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية الدولية بما يعزز مصالحها وبما يحدد موقعها في المنظومة الدولية.

لذا، لا غضاضة ولا غرابة أن تعمل الصين (العملاق القادم) والهند كذلك، لإصلاح النظام المالي العالمي؛ فالنظام المالي الحالي يمكّن الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى من الاستئثار بالغنائم بحكم كونها البنك المركزي العالمي الذي يضخ المال إلى العالم من حساب لتغطية عجوزها الناجمة عن نفقات المغامرات العسكرية ودواعي الهيمنة العالمية، وتمكين المجتمع الأمريكي من العيش فوق الإمكانات الاقتصادية الحقيقية.

وأوروبا، المستفيد من النظام الحالي، ليست موحدة كما يبدو في الظاهر. فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية أن البلدان الأغنى في الاتحاد الأوروبي عملت على تجاوز الأزمة على حساب البلدان الأقل غنى فيها؛ وأصبح جلياً أن المصالح الاقتصادية تقسم أوروبا مع نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، ما يجعل إتفاقها على مسار واضح أكثر صعوبة؛ وهذا ما نلحظه في عمليتَي الإنقاذ من الإفلاس في اليونان وأيرلندا.

في الحالة العربية، أثبتت ممارسات العقود الأخيرة أن العرب خلال الأزمات، وبخاصة في الأزمة المالية والاقتصادية التي قضّت مضاجع شعوبنا، والتي نعيشها ونكتوي بلهيبها مع مختلف الشعوب في عالم اليوم، يُدارون ولا يديرون، تتحكم فيهم الأزمة، وتجعل من أقوالهم وأفعالهم مجرد رد فعل غير مدروس، تماماً كفقاقيع الصابون. فإدارة الأزمات تحتاج إلى معرفة آليات الأزمة لوضع الحلول الناجعة من طاقم من الخبراء. فيكون فريق عمل وخلية نحل من ذوي الاختصاص والأكاديميين ونخب مراكز الدراسات والبحوث، لوضع الخطط المدروسة والكفيلة والآيلة إلى درء

الخطر المحدق، وصولاً إلى طرق ووسائل التحكم بما يكفل المزيد من النمو والتقدم والحفاظ على الثروات والمكتسبات.

إلا أن الواقع المخزي والمؤلم، ورغم مرور عقود طويلة على اكتشاف ثروة النفط، ونحو أكثر من ربع قرن على الثورة التي حدثت في أسعاره خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، فإن هناك دولاً عربية لا يزال النفط يشكل نحو ٩٠٪ من دخلها القومي. والمحزن أيضاً، أن النفط لم يُستغل من أجل تنمية عربية مستقلة، في التنمية الزراعية والتصنيع ومشروعات التحديث وصولاً إلى التكافل والتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية العربية.

بيد أن معطيات الواقع أظهرت أن أدوات الإنتاج التي نمت وتطورت في ظل الطفرة النفطية، لم تسخّر من أجل قيام تجمع اقتصادي في المنطقة العربية، أو توظيفه في خدمة الاقتصادات العربية، بالناتج الذي يضمن الاعتماد على الذات العربية، رافضين إملاءات منظمة التجارة العالمية التي تتساوى، في وضعها وسياساتها، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما يعبر عن الاندماج الاستراتيجي بين المشروع الأمريكي والكيان الصهيوني، بمعنى التطابق في الرؤية والمنظور والحاصل السياسي، بما يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة بينهما.

ولما باتت المقاطعة العربية للعدو الصهيوني في خبر كان من العقل والفعل العربيين، شرع هذا العدو في وضع أسس سياسية اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، بهدف اختراق أسواق المنطقة، أي التطبيع الاقتصادي، لأن المقاطعة الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة واقتصاد السوق، ناهيك عن التطبيع السياسي والإعلامي، وهو ما أراده ويريده الكيان الصهيوني، ليصار إلى رفع المقاطعة التي أحكمت طوقها على هذا العدو في حقبة خمسينيات وستينيات القرن الماضي وكبدته خسائر جسيمة.

فقد كشف تقرير لمكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوننني النقاب عن حجم «الغنائم» التي جناها الكيان من السلام المزعوم مع العرب، أفاد أن اقتصاد «الكيان» حقق منذ مؤتمر مدريد «للسلام» .. عام ١٩٩١، مستويات نمو هي الأعلى في الشرق الأوسط؛ وأشار إلى أن المتوسط لهذا «الكيان» بعد مدريد تجاوز نسبة ٥٪ فيما زاد الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٧ مليارات دولار. وأضاف التقرير الذي رفعته جامعة الدول العربية إلى الحكومات العربية أن صادرات «الكيان» إلى الأسواق العربية المشرّعة، تجاوزت بسبب «شعارات السلام» مع العرب ٢٧ مليار دولار، كما ارتفعت

قيمة التدفقات الاستثمارية من الخارج لتصل إلى ٤ مليارات دولار في العام.(١)

ونبّه التقرير إلى أن المؤشرات الاقتصادية والمالية أكدت حدوث تقدم ملحوظ على مستوى متوسط دخل الفرد في الكيان الذي زاد إلى حوالي ١٧ ألف دولار في العام، فيما هبط معدل التضخم إلى ١،٥٪ مؤخراً، بينما كان يقدر بنحو ١٧،٦٪ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام. يضاف إلى هذه ـ الغنائم ـ تجنيب الكيان خسائر تزيد على ثلاثة مليارات دولار سنوياً، كان يتكبدها جراء المقاطعة العربية، التي تم تجميدها منذ إبرام اتفاق أوسلو في ١٩٩٣.

وتؤكد معطيات الواقع أن منظمات التنسيق والتخطيط الإنمائي، وكلها غربية، أدخلت الاقتصادات العربية في مسلسل مستديم من التبعية والإبقاء على التخلف أو المراوحة، كما سُخرت كأدوات طيعة لتحقيق طموحات برجوازية عربية طفيلية، أو فئة من الوسطاء والسماسرة، جعلوا أنفسهم أدوات في خدمة رأس المال الغربي؛ وساهمت الحالة الاقتصادية، باختناقاتها وهشاشتها التي ورثتها أنظمة التجزئة، في تكريس التبعية وتقوية الأواصر والروابط مع الأجنبي، في مقابل فك عرى الروابط بين العرب وبعضهم.

بعبارة أخرى، إن التنمية القومية هي الكفيلة بتحقيق مقاصد التنمية التكاملية الشاملة، ولا بُدّ أن تعني: زيادة مستمرة ومتصاعدة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، أو بعبارة «جمال عبدالناصر» في ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢، الكفاية والعدل، من حيث أنها (التنمية القومية):

أ ـ تقضي على التخلف وتحرر العرب ومواردهم وثرواتهم من روابط التبعية.

ب ـ توفر للمواطن العربي الحرية والعيش الكريم.

إن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القُطرية والتنمية القومية، وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي (الذي بدأت تباشير انهياره مع أزمة الرهن العقاري في أكبر عملية نصب واحتيال لأباطرة المال في الولايات المتحدة والدول الغربية والحركة الصهيونية) وتكامل التكافؤ بين أقطار الأمة الواحدة، التي تمتلك مقومات وعناصر التقدم، الكامنة فينا، وفي متناول الجهد الصادق، ما يستدعي أن نوفر الوعي والإرادة والمشاركة الجماهيرية التي تحوّل ما هو كائن بالقوة إلى كائن بالفعل. فالحضارة لا تُبنى على الرفض أو النفي، ولكنها تُبنى على الإبداع والنهوض

(١) دورية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٦٧/٥-٢٠٠١، ص ٩٦.

وإثبات أننا ندّ لتلك الحضارة ولسنا تابعين لها؛ فكيف ازدهرت الأمة وكيف باتت تعيش في دهاليز الوصاية والتبعية والهيمنة!

ظلت الولايات المتحدة وشريكها الاستراتيجي «الكيان الصهيوني» رأس الإرهاب المنظم ليبقى بريق الدولار الذي أطاح بتوازن اقتصادات الشعوب والبلدان، وليسود الترف الأمريكي وسياسة الهيمنة والابتزاز.

بيد أن المشهد الأمريكي الراهن، وبظهور معالم انهيار النظام الرأسمالي لأمريكا الأقوى، يبدو جسداً ضخماً مترهلاً بعد أن ظلت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٤٥ القوة المهيمنة في العالم. فحتى أثناء الحرب الباردة كان اقتصادها أكثر تقدماً بمراحل من الاقتصاد السوفييتي المناوئ، مثلما كانت قدرتها العسكرية وتقدمها التكنولوجي يتفوق على نظيره السوفييتي كثيراً. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الأول لإيجاد عدد من المؤسسات متعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وحلف الناتو، ما عزز انهيار الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١، وفتح أسواق وبلدان المعسكر الاشتراكي السابق أمام أمريكا، حيث كان رأس المال الأمريكي بذكاء المصالح والتجارب، وكانت البيروقراطية السياسية بطبائعها، لا يقدران على صنع الأفكار. إذن، فإن الدولة الأمريكية سوف تضيع منها الفرصة، لأن جهاز الدولة مقيد عسكرياً، ومحدود فكرياً؛ وعليه، فإن المصالح الأمريكية لابد لها أن تأخذ في يدها زمام المبادرة وتكون هي ظل الإمبراطورية.

ونتيجة لهذا المنطق الذكي لرأس المال الأمريكي، نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مئات المؤسسات تحمل أسماء أصحاب أكبر المصالح: «فورد، روكفيلر، كارنيجي وبروكينجز وغيرهم» حتى أصبحت كل واحدة منها شبه حكومة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي وتمارس نشاطات غير محدودة في التفكير الاستراتيجي ورسم السياسات. وبالفعل، فإنه في أجواء هذه المراكز ظهر وتألق ومارس الفعل الدولي عدد من أكبر نجوم الحرب الباردة، وبينهم معظم مستشاري الأمن القومي لرؤساء الولايات المتحدة مثل:

- «ماك جورج باندي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «جون كنيدي» من مؤسسة «روكفيلر».
- «هنري كيسنجر» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «نيكسون» من مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.

- «زبيغنيو بريجينسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «كارتر» من مؤسسة «بروكينجز».
- «كونداليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد «جورج دبليو بوش» من جماعة المشروع الأمريكي.(١)

حقاً، لم يسبق أن وصلت سطوة أي بلد إلى المدى الذي وصلته سطوة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبح الدولار العملة الكوكبية، وهيمنت أمريكا، بل ونصّبت نفسها وصياً، على المؤسسات الدولية، وغدت وحدات العمليات الخاصة الأمريكية تنتشر في ٧٥ دولة، ما يعني حضوراً عسكرياً يغطي بقاع المعمورة. وفي مطلع الألفية الجديدة، إبتكرت الولايات المتحدة مصطلحات مثل «القوة العظمى» والإمبراطورية» و «القطب الأوحد».

أما ما يحدث اليوم، ومع نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، فإن العالم يشهد تغيراً تاريخياً يؤكده كتاب «مارتن جاك»(٢) أن العالم النامي في سبيله للحاق، من حيث الحجم الاقتصادي، بالعالم المتقدم، إذ أظهر انهيار أكبر المؤسسات المالية، مثل «وول ستريت» في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨، انتقال القوة الاقتصادية بعيداً عن الغرب؛ وإنه في العام ٢٠٥٠ ستكون أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم هي: الصين تتلوها الولايات المتحدة والهند، ثم البرازيل والمكسيك وأندونيسيا، بينما تحتل انكلترا وألمانيا المركزين التاسع والعاشر.

ولما حاولت الولايات المتحدة إرساء دور كوكبي لنفسها، في أعقاب ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١، يشير «مارتن جاك» كيف تبنّى مركز أبحاث المحافظين الجدد ما سمي «مشروع لقرن أمريكي جديد» الذي أرساه «بول وولوفوتيز وديك تشيني ودونالد رامسفيلد وآخرون»، وهو الذي مهّد الطريق لإمبراطورية جورج دبليو بوش القادم من تكساس.

---

(١) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية ، دار الشروق ـ القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٥ و ٢٥٦.

(٢) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم، ترجمة: فاطمة نصر، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٧١، ١٥/١٠/٢٠١٠. (والكتاب صدر عن مطبوعات «سطور»).